

وزارة التجارة الخارجية

قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٤

فى شأن تعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٣

وزير التجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛
وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية الصادرات ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ فى شأن إجراءات الفحص
والرقابة على الصادرات والواردات ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ بشأن إصدار لائحة القواعد المنفذة
لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٣ فى شأن نظام إجراءات فحص ورقابة
السلع المستوردة والمصدرة ؛
وبناء على ما عرضه قطاع سياسات التجارة الخارجية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يضاف إلى البند (ثامناً) من المادة (٢٧) من نظام إجراءات وفحص ورقابة السلع
المستوردة والمصدرة والصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٣ فقرة جديدة ،
نصها الآتى :

« ٣ - أن يكون قد تم تسجيل المصنع المنتج لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات
والواردات لضمان الالتزام بالمعايير البيئية وسلامة العمل وفقاً للقواعد التى يصدر بها
قرار من وزير التجارة الخارجية » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر فى ١٢/٢/٢٠٠٤

وزير التجارة الخارجية

د. يوسف بطرس غالى